مصر توطد علاقاتها مع روسيا
لكن ليس على حساب أميركا

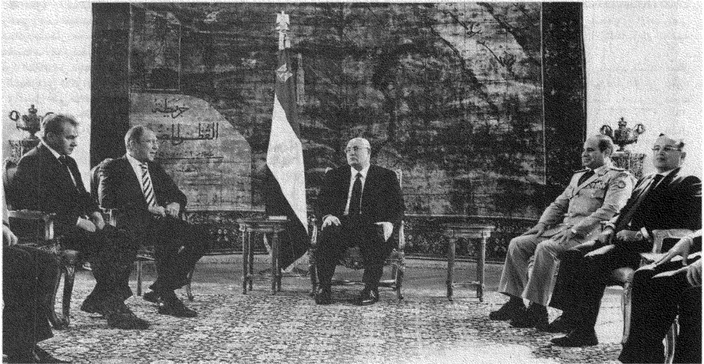
□ القاهرة - محمد صلاح

■ حرصت القاهرة على تأكيد أن توطيد علاقاتها مع موسكو الذي عبرت عنه زيارة لوزيري الدفاع سيرغي شويغو والخارجية سيرغي لافروف لن يكون على حساب العلاقات مع دول أخرى، في إشارة إلى الولايات المتحدة التي توترت علاقاتها مع مصر، بعد حجبها جزءاً من مساعدات عسكرية على خلفية عزل الرئيس السابق محمد مرسي في ٣ تموز (يوليو) الماضي. (راجع ص ٥)

وعلمت «الحياة» أن وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي ناقش مع نظيره الروسي توقيع اتفاقات تحصل بمقتضاها مصر على قطع عسكرية روسية، خصوصاً أنظمة الصواريخ والبحرية. كما أثنى لافروف على عملية كتابة الدستور، وإن أحجم عن التعليق على عزل مرسي.

وجرت جلستا محادثات بين وزيري الدفاع المصري والروسي في مقر وزارة الدفاع في القاهرة، وبين وزير الخارجية المصري نبيل فهمي ونظيره الروسي في مقر وزارة الخارجية، ثم اجتمع الوزراء الأربعة مع الرئيس الموقت عدلي منصور، قبل أن يعقدوا جلسة رباعية في إطار آلية «٢+٢» للتعاون بين البلدين في مقر وزارة الدفاع.

وقال منصور في بيان إن «تدعيم العلاقات المصرية - الروسية ليس على حساب دول أو قوى أخرى»، مضيفاً أن «مصر حريصة من منطلق مصالحها الوطنية على الانفتاح على كل الأطراف الدولية وتحقيق علاقات متوازنة». وأكد وزير الخارجية المصري الأمر نفسه في مؤتمر صحافي مشترك مع لافروف، إذ أكد أن «وزن روسيا أكبر من أن تكون بديلاً لأحد، ونحن لا ننظر إلى الأمور بهذا الشكل». وأعلن فهمي أن «التعاون في المجال العسكري تم النقاش في شأنه بين وزيري الدفاع»، لافتاً إلى أن البلدين اتفقا على «أهمية عقد اللجنة الوزارية المشتركة» لإعطاء التعاون الثنائي مزيداً من الزخم.



الوزيران الروسيان خلال اللقاء ومنصور في حضور السيسي وفهمي. (رويترز)

الاستفتاء على الدستور المصري الجديد بنهاية الشهر المقبل

القاهرة - «الحياة»

■ أعلن في القاهرة أمس أن عملية صياغة تعديلات على الدستور الذي عطله الجيش عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي ستنتهي مطلع الشهر المقبل، تمهيداً لتوجيه الرئيس الموقت عدلي منصور الدعوة إلى الناخبين للاستفتاء عليه والذي يتوقع أن يكون نهاية الشهر نفسه أو مطلع العام المقبل، في وقت سمح النائب العام المصري للفريق القانوني لجماعة الإخوان المسلمين، بزيارة الرئيس المعزول في محبسه في سجن برج العرب (شمال غربي البلاد) حيث يقضي فترة حبس على ذمة اتهامه وعدد من رموز جماعة الإخوان بـ «التحريض على قتل المتظاهرين أمام قصر الاتحادية الرئاسي مطلع كانون الأول (ديسمبر) الماضي».

وحصل على تصريح زيارة مرسي كل من محمد سليم العوا ومحمد طوسون وأسامة الحلو ومحمد الدماطي، كما شمل التصريح نجل مرسي أسامة، وافيد انهم حددوا بعد غد (الثلثاء) لزيارته، حيث سيحاولون إقناعه بتوكيل العوا للترافع عنه.

وكان الرئيس المعزول رفض توكيل محام للدفاع عنه في القضايا المنسوبة إليه، خلال جلسة محاكمته الأولى مطلع الأسبوع الماضي، عازياً قراره إلى أنه لا يعترف بشرعية المحكمة وأنه الرئيس الشرعي للبلاد.

وحسم أمس الدكتور محمد سلماوي الناطق باسم «لجنة الخمسين» الموكل لها تعديل الدستور، الجدل المصاحب للمهلة الممنوحة للجنة للانتهاء من صياغة التعديلات، وقال: «لسنا بحاجة إلى استصدار تعديل جديد يمد فترة عملها مثلما طالب البعض»، موضحاً أن اللجنة وضعت لائحة ورفعتها لمجلس الدولة تنص على حاجتها لفترة ٦٠ يوماً على أن تنهي عملها في الثالث من كانون الأول (ديسمبر) المقبل، مشيراً إلى إن اللجنة انتهت من ما يقرب من نصف مواد الدستور الجديد، وإنه لا وجود لأي أزمة داخل اللجنة، وإنما هي أزمة مفتعلة.

وبحسب مصادر داخل اللجنة تحدثت إلى «الحياة» فإنه سيتم تمرير معظم مواد الدستور مطلع الأسبوع المقبل، قبل أن يتم إفساح المجال للتوافق على المواد الخلافية وعددها نحو ١٥ مادة لمدة أسبوع آخر، قبل أن تبدأ عملية الاقتراع على مواد الدستور قبل نهاية الشهر الجاري، وقال: «سيكون لدينا مشروع دستور مطلع الشهر المقبل، سنسلمه إلى الرئيس الموقت الذي سيفسح له المجال للحوار المجتمعي لنحو أسبوعين يعلن بعدها دعوة الناخبين للاستفتاء عليه نهاية كانون الاول (ديسمبر) أو مطلع كانون الثاني (يناير) على أقصى تقدير.

وأوضح سلماوي أن لجنة تعديل الدستور عقدت جلسة ماراثونية الخميس الماضي استمرت نحو خمس ساعات بشأن المادة الخاصة بشكل البرلمان المقبل، وهل يكون من غرفتين أم غرفة واحدة. وجرت مناقشات مستفيضة بحيث أدلى كل عضو برأيه بكل حرية حتى من دون التقيد بوقت للحديث، ثم تم التصويت بالموافقة على وجود غرفة واحدة مما يعنى إلغاء مجلس الشورى.

وفي هذا الصدد نفى الدكتور أحمد خيري، ممثل العمال باللجنة، ما تردد عن انسحابه من اللجنة احتجاجاً على إلغاء مجلس الشورى، مشيراً إلى أن انفعاله كان بسبب غياب بعض الأعضاء، وقال إنه ملتزم بما تم التصويت عليه «ما دام تم بطريقة ديموقراطية وعلينا الآن أن نبحث في تقوية الغرفة الواحدة من حيث الكم والكيف».

وعاد سلماوي فاوضح أن اللجنة أقرت مادة تمثيل المرأة بشكل متوازن في المجالس البرلمانية والمحلية، نافياً ما تردد عن وجود شرط «طبقاً للشريعة الإسلامية» في مادة المساواة بين الرجل والمرأة، كما تم تمرير مادة أخرى تلزم الدولة بإقامة نظام تامين صحي شامل لجميع المصريين، ومادة بشأن الإضراب الذي أصبح حقاً ينظمه القانون، ومادة تكريم شهداء الوطن ورعاية مصابي الثورة والمحاربين القدامى ومصابي العمليات الأمنية.

وكشف الناطق باسم لجنة تعديل الدستور عن أن اللجنة وافقت على مادة مستحدثة بناء على طلب ممثل الفلاحين نصت على أن الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد القومي للدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وشراء المحاصيل الزراعية الاستراتيجية بسعر مناسب ودعم الصناعات الزراعية.

وأوضح أن كل المواد التي تم إقرارها حتى الآن كان إما بالتوافق أو بالأغلبية البسيطة، والتصويت الأخير على نظام البرلمان القادم لم يخرج عن هذه القاعدة.

ونبه سلماوي إلى أن مصر مقبلة على مراجعة شاملة لكل القوانين التي سبقت في ظل الدساتير السابقة والتي تصل إلى ٦٣ الف تشريع، بل إن مصر في حاجة إلى تشريع يترجم المبادئ التي سترد في الدستور الجديد.

من جانبه قال حسين عبد الرازق عضو اللجنة أنه «تم حتى الآن إقرار ٩٥ مادة وواصلنا مناقشة فصل المقومات الاقتصادية ضمن الباب الثاني، وهي المقومات الأساسية للمجتمع بدءاً من المادة ٣٢ المتعلقة بالنظام الضريبي وخمس مواد مستحدثة»، مشيراً إلى أن اللجنة تعكف الآن على مناقشة مواد نظام الحكم والخاصة بصلاحيات رئيس الجمهورية، وتخصيص كوتة للعمال والفلاحين وللنساء في البرلمان، ومواد صلاحيات السلطة القضائية، ووضع الجيش في الدستور، إضافة إلى النظام الانتخابي الذي سيعتمده الاستحقاق التشريعي المقبل، موضحاً أن الخلافات في الرأي شيء طبيعي والرأي في النهاية سيتضح بعد التصويت.

فهمي يرى مؤشرات إيجابية إلى استئناف العلاقات في شكل ايجابي

كيري يلمح إلى إمكانية التراجع عن تعليق المساعدات العسكرية لمصر

■ القاهرة - «الحياة»، ا ف ب - لمح وزير الخارجية الاميركي جون كيري امس إلى إمكانية تراجع بلاده عن قرارها بتجميد المساعدات العسكرية لمصر، واقر ضمنياً بخطا اتخاذ هذا القرار. ويبدو ان تصريحات كيري في أول زيارة له إلى القاهرة عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي، لم تخفف حدة الأجواء، إذ استبقت الرئاسة المصرية لقاءه بالرئيس عدلي منصور وأكدت «حرصنا على العلاقات الثُنائية والمصالح المُشتركة مع الولايات المُتحدة الاميركية ياتي قدر حرصها عليها»، وقالت في بيان صدر قبل دقائق من اللقاء: «نُرحب بدعم ومساندة من يؤمنون بمبادئنا وثورتنا في حربنا ضد الإرهاب»، واكد ان القرار المصري بعد ٣٠ حزيران (يونيو) «مصري خالص يتاسس على الإرادة الشعبية»، فيما لاحظ وزير الخارجية المصري أن هناك «مؤشرات إلى «استئناف العلاقات في الشكل الإيجابي المعتاد».

وكان كيري أجرى زيارة خاطفة إلى القاهرة، أمس، التقى خلالها كبار أركان الحكم، مؤكداً في مؤتمر صحافي مع نظيره المصري نبيل فهمي، دعم بلاده جهود الحكومة الموقتة في تنفيذ خريطة الطريق المعلنة، مشيداً بالخطوات الجادة التي اتخذت، واقر بان اميركا ادركت أن القرار الخاص بحجب جزء من المساعدات «لم يحقق المطلوب منه»، وسعى إلى التقليل من شان القرار الذي أثار سخط القاهرة، قائلاً: «إن هذا القرار ليس عقاباً ولكنه يتعلق بالقوانين الأميركية»، ولمح إلى إمكانية التراجع عنه، مشيراً إلى الاستمرار في العمل مع مصر والكونغرس من أجل قضية المساعدات، مشدداً على أن العلاقات بين البلدين لا يجب اختزالها في قضية المساعدات.

وأوضح كيري انه ناقش مع فهمي «الحاجة لإنهاء العنف وإجراء محاكمات نزيهة وشفافة لكل المصريين»، ورأى انه «لا شيء سيحقق الاستقرار الاقتصادي سوى وجود حكومة منتخبة ديموقراطياً»، وقال: «هناك اتفاق كبير ونتطلع للعمل معاً لإنجاز خريطة الطريق ومواجهة التحديات التي تقف امامنا»، واضاف: «في مصلحة الجميع العيش في ظل دستور يضمن حرية التعبير والمجتمع المدني»، لكنه عاد وشدد على أن بلاده ملتزمة ومستمرة في التعامل مع الحكومة الموقتة»، واكد الوزير الأميركي أن العلاقة بين مصر واميركا «مهمة للغاية»، وإن الحكومة الاميركية مستمرة في التعامل مع الحكومة الموقتة في مصر.



الرئيس المصري الموقت عدلي منصور مستقبلاً وزير الخارجية الأميركي جون كيري أمس. (رويترز)

وكان كيري وصل صباح أمس إلى مصر لإجراء محادثات مع السلطات المصرية في شأن العلاقات السياسية والثنائية والمساعدات، في أول زيارة له للقاهرة منذ عزل محمد مرسي.

وتابع كيري، خلال المؤتمر الصحافي الذي أعقب اجتماعه مع نظيره المصري، أن ما يحدث في مصر مهم للغاية ليس للمصريين فحسب، وإنما للمنطقة كلها ولمصالح الولايات المتحدة.

وقال «نحن نريد أن تنجح مصر وان نساهم في نجاحكم»، وشدد على أن النجاح السياسي والاقتصادي لمصر هو نجاح «مهم للمنطقة، ومصر شريك حيوي لاميركا».

واضاف كيري أنه ناقش مع نظيره المصري قرار قطع المساعدات الأميركية، قائلاً «أوافق مع الوزير فهمي على أن العلاقات المصرية الأميركية لا تُعرف من خلال المساعدات فقط»، وشدد على أن «أميركا مستمرة في تقديم الدعم الذي تحتاجه مصر في الصحة والتعليم والقطاع الخاص وتامين الحدود»، وقال إن قرار وقف جزء من المعونات «ليس عقاباً بقدر ما هو تنفيذ للقوانين الداخلية في الولايات المتحدة»، وتابع: أن أميركا قبلت دعوة الرئيس عدلي منصور للبدء في حوار استراتيجي بين البلدين.

على صعيد آخر، قال كيري انه «متفائل» في شان عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية معرباً عن الامل في تحقيق «تقدم خلال الشهور المقبلة». واضاف «ما زلت متفائلاً، ونحن في الولايات المتحدة سنبذل كل الجهود اللازمة لدفع العملية الى الامام في شكل منصف ومتوازن وبطريقة تتناسب مع تعقيد هذه المسائل».

واقر كيري بتوترات حدثت اخيراً، خصوصاً بعد قرار اسرائيل تسريع الاستيطان في القدس الشرقية من خلال بناء ١٥٠٠ وحدة سكنية.

وقال كيري «من دون شك فإن المستوطنات هزت رؤية الناس، وجعلتهم يتساءلون عما اذا كان المتفاوضون «جادين ام لا!».

غير انه دعا الى ترك الفرصة «اللازمة لهذه المفاوضات». وقال «اننا جميعاً في حاجة الى نعطي هذه المفاوضات الفرصة التي تحتاج اليها».

وتابع «اعتقد ان هناك امكانية للمضي قدماً ولكن ينبغي ان نبقى هادئين ومثابرين وملتزمين عملية (سلام) هادئة يمكن من خلالها اتخاذ قرارات صعبة».

وقال وزير الخارجية المصري أن المحادثات مع نظيره الأميركي تناولت «العلاقات الثنائية بإيجابية، وكانت فرصة لشرح الرؤية المصرية من شعب وقف في ثورتين رغبة في الديموقراطية والأمر أكثر من مجرد التزام»، مؤكداً أن «الجيش المصري استجاب مرتين لإرادة الشعب ورغبته في بناء مستقبله، ونتجه الآن لبناء نظام ديموقراطي وحكم مدني وفقاً للمعايير الديموقراطية العالمية. ومساندة القوات المسلحة للإرادة جزء من العقيدة الخاصة بالجيش المصري».

وقال فهمي «ذكرت قبل أيام أن العلاقات المصرية الأميركية تمر بمرحلة اضطراب، وما ذكره كيري خلال جلستنا المغلقة، وفي هذا المؤتمر عن احترام الولايات المتحدة لإرادة الشعب المصري وخريطة الطريق، كلها مؤشرات إلى اننا نسعى جميعاً إلى استئناف العلاقات بالشكل الإيجابي المعتاد».

واضاف ان «العلاقات المصرية الأميركية مهمة جداً للبلدين ونتطلع إلى بناء علاقة تحقق مصلحة البلدين وفق الأولويات»، وتابع «تحدثنا بالتفصيل عن القضايا كافة من الزوايا المختلفة وتناولنا كيفية تحريك القضايا من البلدين، وأكدت له اهتمام مصر بإقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة وفق الأولوية المصرية.